

نقابة موظفي «أوجيرو» ترفض برنامج تحرير الاتصالات أسطفان: سنتعامل بسلبية مع إصدار تراخيص مجففة



(علي لمع)

أسطفان في الوسط خلال المؤتمر الصحافي

المسودة من ناحية التأثير السلبي المباشر على واردات القطاع أو من ناحية دفن Liban Telecom قبل ولادتها وتحويل ٥٢٠٠ موظف ومستخد من أكثر الموظفين خبرة وإنتاجية وكفاءة إلى جيش من العاطلين عن العمل.

كما أعلن أسطفان رفض النقابة القطاع «لهذه المسودة العائدة لخارطة الطريق المقترحة من جانب الهيئة الناظمة للاتصالات، وستتعامل بسلبية مع أية نية لإصدار تراخيص تراها مجففة بحق الوطن وقطاع الاتصالات والموظفين، علما أن هناك خلافا قانونيا يجري حول قانونية إصدار هذه التراخيص، وهل يحق للهيئة المنظمة للاتصالات إصدار هذه التراخيص قبل إنشاء Liban Telecom؟ وحذر أسطفان من «مغبة الضرر الذي قد ينتج عن أي تطبيق جزئي للقانون ٤٣١ مما قد يؤدي إلى في الإنتاجية، وبالتالي تردي نوعية الخدمات وانخفاض في الواردات. وطلب أخيرا بتطبيق القانون ٤٣١ لا سيما منه المواد ٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ التي تضبط المرحلة الانتقالية في مشهد الاتصالات العام في لبنان.

موظفي هيئة أوجيرو ووزارة الاتصالات يقومون بتعذية الخزينة العامة بما يفوق ٤٠٪ من دخلها العام حيث بلغت التحويلات الصافية المباشرة من وزارة الاتصالات إلى الخزينة العامة عام ٢٠٠٧ حوالي ٣.١ مليارات دولار أميركي، وهل لأن المشاريع التي أطلقتها وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو سمحت بإنشاء سوق لخدمات وتجهيزات الاتصالات بلغت عام ٢٠٠٧ ما يقارب ٥.٢ مليار دولار أي ما يفوق ١٢٪ من الدخل الوطني العام، هل لأن موظفي هيئة أوجيرو والوزارة والنقابة مجتمعين لا يرون أن هناك حاجة في الوقت الحالي إلى شريك استراتيجي مطلقاً، فلتنشأ الشركة وليشتر العمال والفنيون والموظفون ومن شاء من المواطنين الكرام أسهما في هذه الشركة؟؟

ورفض أسطفان ادخال شريك استراتيجي، وخلص إلى القول إن النقابة «تعلن استنكارها وأسفها وألمها لهذا الاستهداف المستحدث، لذلك فهي ستباشر بجولة على كافة المراجع المعنية وأصحاب القرار والكتل النيابية بدءاً من رئيس الجمهورية لشرح وجهة نظرها ولتبيان الخطورة الكامنة في تنفيذ هذه

أعلنت النقابة العامة لموظفي وعمال المواصلات السلكية واللاسلكية الدولية موقفها حول رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامج تحرير قطاع الاتصالات (أي المسودة المطروحة للاستشارات العامة) التي أطلقتها الهيئة المنظمة، في مؤتمر صحافي عقده رئيسها جورج أسطفان، امس، في مقر أوجيرو، معتبرا أن الهيئة المنظمة للاتصالات انشئت، وحتى اليوم لم تنشأ لبنان تليكوم، بل بقيت أوجيرو - الوزارة هي المشغل بقوة الأمر الواقع، وانتقد ورفض إصدار تراخيص للحزمة العريضة (Broadband) (عدد ٢) في أيلول ٢٠٠٨، مما يعني إنهاء حصرية تقديم خدمات الهاتف الدولي الممنوحة من قبل الهيئة المنظمة لأوجيرو قبل إنشاء Liban Telecom، وبالتالي Liban Telecom لن تتعمم مطلقاً بهذه الحصرية، والشيء عينه ربما لخدمات الهاتف المحلي، وهذا ما سوف يضر مباشرة وبشكل حتمي بالاقتصاد الوطني العام ويضر بديمومة وحياة ومستقبل المشغل الوطني وربما يقتله قبل أن يولد.

وبعد ما لفت إلى «تخفيض تعرفه النخابر الدولي هي الأدنى في المنطقة بأكملها»، وإلى «تدني تعرفه استنكار الخطوط الرقمية الدولية لصالح الإنترنت»، وإلى «أن الرسوم المدفوعة من قبل القطاع المصرفي والشركات التجارية، لتأمين شبكات خاصة تربط فروعها في لبنان هي الأدنى في المنطقة بأكملها»، وإلى «وجود ٥٥ قناة فضائية عربية بالرغم من الأوضاع غير المستقرة التي كانت سائدة في السنوات المنصرمة، وذلك بسبب تخفيض الرسوم المالية المتوقعة»، أشار أسطفان إلى أن الهدف ليس فتح المنافسة ولا خفض الأسعار، وتساءل لماذا ولمصلحة من هذا الإصرار على إصدار تراخيص في مختلف ميادين قطاع الاتصالات بهذه السرعة مما قد يتسبب بتفكيك خدمات الهاتف الثابت وتفريقها على مشغلين عدة يغيب عنهم المشغل الأساسي Liban Telecom؟؟

وتساءل أيضاً: هل لأن موظفي وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو ينوون قريباً إطلاق خدمة للهاتف المحمول، وهل لأن مدخول وزارة الهاتف فاق العام المنصرم ٢٠٠٥ مليارات ليرة لبنانية، هل لأن نقابة المستخدمين تقول اليوم وتعود وتقول وتكرر أمام الجميع نحن لا نخاف تحرير القطاع، نحن نريد تحرير القطاع اليوم وليس غداً، نريد بناء Liban Telecom اليوم ونقل كافة الموظفين والمستخدمين إلى الشركة الجديدة وفتح أبوابها أمام الخبرات اللبنانية الشابة وتوظيف الكفاءات اللبنانية المعدة من قبل الجامعات وكليات الهندسة اللبنانية، وهل لأن